

Distr.
GENERAL

E/2010/20
E/ESCWA/EDGD/2011/2
7 April 2011
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية 2011
جنيف، 4-29 تموز/يوليو 2011
البند 10 من جدول الأعمال المؤقت(*)
التعاون الإقليمي

ملخص مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة غربي آسيا، 2010-2011

موجز

من المتوقع أن يؤثر تباطؤ انتعاش الاقتصاد العالمي سلباً على اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام 2011. غير أن الارتفاع الشديد الذي سجلته المنطقة مؤخراً في أسعار النفط، والتحسّن النسبي في المالية العامة وفي ميزان الحساب الجاري، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وما أحدثه هذا التحسّن من آثار إيجابية تسربت إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يتوقع أن يعوّض الانعكاسات السلبية التي قد تتجم عن التباطؤ العالمي. وقد شهدت منطقة الإسكوا مؤخراً موجة غير مسبوقة من التحركات الاجتماعية عمّت العديد من بلدانها. واختلفت ردود الفعل على هذه التحركات بين بلد وآخر، فتراوحت بين زيادة الإنفاق الاجتماعي وتغيير النظام بالطرق السلمية، ولم تخلُ من بعض حالات العنف. وفي الأجل القصير، يمكن أن يأتي التغيير بحالة من عدم اليقين قد تقوّض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هذه الأوضاع ستتحسن ما إن يستتب الاستقرار.

فالتقديرات تشير إلى أن معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ 4.3 في المائة في عام 2010، بعد أن كان 1.7 في المائة في عام 2009، ويتوقع أن يرتفع إلى 5.1 في المائة في عام 2011.

وقد نجحت السلطات النقدية والمالية في البلدان الأعضاء في الإسكوا حتى الآن في مواجهة انعكاسات الأزمة العالمية على الاقتصاد الكلي. والمطلوب الحفاظ على ما تحقق من إنجازات على هذا الصعيد، والمضي به بحيث يشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية التي حالت حتى الآن دون تحويل المكاسب النسبية المحققة على صعيد النمو إلى مكاسب في تخفيض معدلات البطالة والحد من

الفقر.

والأحداث التي تشهدها بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا منذ كانون الثاني/يناير 2011، هي أحداث فريدة من حيث طبيعتها وحجمها وما تختزنه من إمكانيات للتغيير. وقد كشفت التحركات الاجتماعية وسلسلة الأزمات الاقتصادية التي سبقتها عن ضعف النماذج الإنمائية التي تعتمد عليها هذه البلدان. وريثما تظهر نتائج هذه التحركات، يبدو واضحاً وجلياً أن المنطقة تحتاج إلى نموذج إنمائي جديد، يُستمدّ من تطلّعات الشعوب التي قادت هذه الحركات. وهذا النموذج الجديد ينبغي أن يكون شاملاً، تتكامل فيه المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويبني على مؤسسات قوية، وينطلق من أسس ديمقراطية راسخة تضمن المشاركة الكاملة في عملية اتخاذ القرار.

المحتويات

الصفحة الفقرات

الفصل

3	31-1	أولاً- آخر الاتجاهات على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3	4-1	ألف- السياق العالمي
4	7-5	باء- قطاع النفط
6	18-8	جيم- اتجاهات وتطورات اقتصادية
12	26-19	دال- تطورات السياسة الاقتصادية
15	30-27	هاء- الديناميات الاجتماعية
16	31	واو- خاتمة
17	36-32	ثانياً- الأحداث الأخيرة: فرصة للإنصاف في التنمية

أولاً- آخر الاتجاهات على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف- السياق العالمي

1- لا يزال الاقتصاد العالمي في حالة انتعاش، ولو ببطء، من الأزمة المالية التي ألمت به، مع تجدد ارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع الأساسية، ولا سيما المواد الغذائية. وفي انعكاسات الأزمة التي شهدتها اليابان مؤخراً أعباء إضافية على الاقتصاد العالمي، والاضطراب المالي الذي ظهر على حدود منطقة اليورو في عام 2010 كان له أثر سلبي على الظروف العالمية. وهذه الوقائع تثير مخاوف من اختلالات قد تصيب الاقتصاد الكلي في عام 2011، نتيجة لتفاقم العجز المالي وتزايد الدين العام. وتحسباً لذلك، سارعت حكومات عديدة إلى اعتماد تدابير للتخفيف من الآثار السلبية في ميزانيات عام 2011. ففي البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، قد يؤدي ثبات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، واحتمال التنافس بين العملات، والخلل في ميزان المدفوعات، إلى مزيد من التعثر الاقتصادي في عام 2011. أما البلدان ذات الاقتصادات الناشئة، فيتوقع أن تبقى في حالة معاناة من تقلب تدفقات رأس المال الواردة إليها، وضعف الطلب العالمي على صادراتها، وضيق السيولة النقدية والمالية المتاحة لها لمواجهة المزيد من احتمالات الخلل في الاقتصاد الكلي.

2- ويختلف أثر التطورات على بلدان الإسكوا بين بلد وآخر، حسب حجم الاقتصاد وبنية ومدى اندماجه مع منطقة اليورو أو مع سائر مناطق العالم. غير أن المنطقة ككل يتوقع أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط الذي يمكن أن يخفف من وطأة الظروف الاقتصادية العالمية.

3- ولن يكون القطاع الاجتماعي بمنأى عن آثار التعثر الاقتصادي، حيث ترتفع معدلات البطالة في البلدان المتقدمة وأقل البلدان نمواً. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة بلغ 6.2 في المائة في عام 2010، أي ما كان مماثلاً للمستوى الذي كان عليه في عام 2009 تقريباً. وقد استمر معدل البطالة في الارتفاع في البلدان المتقدمة، بينما بقي ثابتاً أو سجل تحسناً طفيفاً في البلدان النامية⁽¹⁾. وبوجه عام، لا يزال وضع أسواق العمل في ركود خطير في البلدان النامية وفي بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا.

4- وتفاقم الضغوط الاجتماعية في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأعضاء في الإسكوا بفعل ارتفاع أسعار المواد الغذائية في ظل شدة اعتماد المنطقة على الواردات. وقد ارتفع دليل أسعار الغذاء الذي تعتمد عليه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بنسبة 24 في المائة تقريباً في عام 2010، وسجل ارتفاعاً بنسبة 6 في المائة في أول شهرين من عام 2011، وهو أعلى معدل يسجله هذا الدليل منذ إنطلاقه في كانون الثاني/يناير 1990. وهذه الظروف الاقتصادية المتعثرة، أججت مشاعر الاستياء، بحيث عمّت شعوب المنطقة، وانفجر في بعض الحالات حراكاً اجتماعياً واسع النطاق. والواقع أن بلدان الإسكوا، وإن تدبّرت أوضاعها في الحد من الأضرار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية ولا سيما على صعيد الناتج، لم تنجح في

(1) منظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية، كانون الثاني/يناير 2010.

معالجة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة الجذور التي احتجبت طويلاً وراء الأداء الجيد على صعيد النمو. فالتطورات الدولية والتحركات الاجتماعية التي ظهرت مؤخراً، بما أطلقتها من رسائل واضحة، أعادت التأكيد على ضرورة العمل على تحسين المنطقة ضد الصدمات الخارجية في المستقبل. فمن غير الكافي أن تعمل البلدان الأعضاء في الإسكوا على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ومعدلات النمو في عام 2011، بل عليها أن تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية معاً لتتنبش شعوبها من الاضطرابات الاقتصادية وتهيئ بيئة تسمح للمواطنين التعبير عن مخاوفهم بحرية والتأثير في عملية اتخاذ القرار.

باء- قطاع النفط

5- تشير تقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى أن متوسط مجموع الطلب العالمي على النفط بلغ 86.4 مليون برميل في اليوم في عام 2010 بينما بلغ مجموع الإمدادات من النفط الخام 86.2 برميل في اليوم⁽²⁾. وقد ارتفع مجموع الطلب على النفط الخام بمعدل 1.8 مليون برميل في اليوم مقارنة بما كان عليه في عام 2009. وكان الطلب من مجموعة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي متواضعاً بينما كان الطلب الوارد من البلدان النامية على درجة من القوة. ولم تسجل بلدان الإسكوا الأعضاء في الأوبك سوى زيادة بسيطة في مستويات إنتاجها منذ كانون الثاني/يناير 2009، بعد انخفاض في الإنتاج بلغ 4.2 مليون برميل في اليوم شهدته هذه البلدان على أثر الركود العالمي. أما بلدان الإسكوا المنتجة للنفط وغير الأعضاء في الأوبك، فحافظ مستوى الإنتاج فيها على استقرار نسبي في ظل قدرة محدودة على توسيع عمليات التنقيب والإنتاج. وفي عام 2011، تشكل حالات الحراك الاجتماعي التي تشهدها بلدان في شمالي أفريقيا وغربي آسيا، إضافة إلى الأزمة التي يشهدها اليابان حالياً خطراً جسيماً على إمكانات نمو الاقتصاد العالمي. وفي هذا الجو العالمي، يتوقع أن يستقر ميزان الطلب والعرض من النفط الخام عند 87.8 مليون برميل في اليوم في عام 2011، مسجلاً زيادة قدرها 1.6 في المائة عن المستوى الذي كان عليه في عام 2010.

6- وفي شباط/فبراير 2011، تجاوز سعر سلة الأوبك المرجعية 100 دولار، للمرة الأولى منذ أيلول/سبتمبر 2008، ووصل متوسطه إلى 110 دولارات في آذار/مارس 2011. وفي هذا الرقم ما يشير إلى زيادة قدرها 50 في المائة منذ أواسط عام 2010، سجل معظمها في كانون الأول/ديسمبر 2010. وكانت عوامل الطلب وانخفاض قيمة الدولار من الأسباب التي أدت إلى هذا الارتفاع، حتى ظهرت حالات الحراك الاجتماعي في شمالي أفريقيا وغربي آسيا، لتكون مصدر مخاوف جديدة على مستوى إنتاج النفط ونقله، أدت إلى انتشار المضاربة المالية في سوق صفقات النفط الآجلة. وفي هذا السياق، دخلت المخاطر السياسية والتطورات الأمنية التي تشهدها المنطقة في حساب أسعار النفط، ويبقى حساب آثار الأزمة التي طرأت على اليابان وتداعياتها على أوضاع العرض والطلب. والانتعاش الطفيف الذي شهده الاقتصاد العالمي في عام 2010 وفي مطلع عام 2011 دعم هامش التكرير، الذي هو عبارة عن الفارق بين أسعار

(2) منظمة البلدان المصدرة للنفط، التقرير الشهري لأداء أسواق النفط، آذار/مارس 2011.

النفط الخام وفقاً لمؤشر وست تكساس انترميديت وسعر توليفة البنزين المحسنة المخلوطة بالأكسجين. ويتوقع أن يتباطأ هذا الاتجاه التصاعدي في عام 2011 على أثر وصول الإنتاج العالمي إلى مستويات كافية وكذلك قدرة التكرير الاحتياطي، وعلى تراجع حدة الحراك الاجتماعي في البحرين والجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا واليمن. وفي هذا السياق، يتوقع أن يتراوح متوسط سعر النفط الخام وفقاً لسعر سلة الأوبك المرجعية بين 90 و115 دولاراً للبرميل الواحد، مسجلاً سعراً وسطياً قدره 95 دولاراً للبرميل الواحد (الجدول 1).

7- وفي ظل الانتعاش الطفيف الذي شهده الاقتصاد العالمي في عام 2010، تشير التقديرات إلى أن مجموع إنتاج بلدان الإسكوا من النفط الخام بلغ 18.7 مليون برميل في اليوم، مسجلاً زيادة قدرها 2.5 في المائة عن مستوى عام 2009. ويتوزع هذا المجموع بين 14.6 مليون برميل في اليوم لمجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي و4.1 مليون برميل في اليوم للبلدان المنتجة الأخرى، أي الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ومصر واليمن. وبقيت الحدود التي وضعتها منظمة الأوبك للإنتاج عند متوسط قدره 24.8 مليون برميل في اليوم منذ كانون الثاني/يناير 2009، على أثر الركود المتوقع في الاقتصاد العالمي، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الأوبك ستزيد حصة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على النفط من اليابان، وهو ثالث بلد في الاستهلاك العالمي للنفط، على أثر الأضرار الجسيمة التي أصابت إنتاج الطاقة النووية في هذا البلد. غير أن التطورات الأمنية في ليبيا التي تنتج قرابة 1.6 مليون برميل في اليوم، أي 2 في المائة من مجموع الإنتاج العالمي، ستؤدي إلى إعادة توزيع حصص الإنتاج بين البلدان الأعضاء في الأوبك وفق القدرات الاحتياطية التي يملكها كل بلد، وقد أبدت المملكة العربية السعودية استعدادها رسمياً لزيادة حصتها وفقاً لقدرتها الاحتياطية الكبيرة. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يزيد مجموع إنتاج البلدان الأعضاء في الإسكوا من النفط الخام بنسبة 6.0 في المائة في عام 2011، ليبلغ 19.9 مليون برميل في اليوم. ويتوقع أن يستقر إنتاج مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي على 15.6 مليون برميل في اليوم في عام 2011، بينما يبلغ إنتاج البلدان المنتجة الأخرى 4.3 مليون برميل في اليوم، بزيادة قدرها 3.2 في المائة، نتيجة لاستثمارات سبق أن وجهتها بعض هذه البلدان لتعزيز قدراتها الإنتاجية. ويفترض أن تسمح عودة الأوضاع إلى طبيعتها في مصر بتثبيت الإنتاج عند المستويات السابقة، وكذلك في الجمهورية العربية السورية وفي اليمن، فيترجع ولو لوقت الاتجاه الانحداري الذي شهدته الأعوام السابقة. وقد عملت الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن على تطوير قطاع الغاز الطبيعي، في حين تصدّرت قطر الترتيب العالمي في تصدير الغاز الطبيعي المسيل. والأزمة اليابانية التي أوقعت خسائر طويلة الأجل في إمكانات توليد الطاقة يتوقع أن تؤثر على أسواق الطاقة في العام الجاري، فتؤدي إلى زيادة استخدام النفط الخام والغاز الطبيعي المسيل والفحم تعويضاً عن الخسائر في الطاقة النووية بنسب لم تعرف بعد. ويتوقع أن يتعرض قطاع الغاز الطبيعي لمزيد من ضغوط الطلب، فتستفيد من هذا الوضع قطر وغيرها من البلدان الأعضاء في الإسكوا التي عملت على تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن النفط. وأشارت التقديرات إلى أن مجموع إيرادات منطقة الإسكوا من صادرات النفط بلغ 477 مليار دولار في عام 2010، انطلاقاً من متوسط بلغ 77.45 دولاراً للبرميل وفقاً لحسابات سعر سلة الأوبك المرجعية. ويتوقع أن تزيد هذه الإيرادات بنسبة 30 في المائة في عام 2011 لتبلغ 620 مليار دولار على أساس سعر 95 دولاراً لسلة أوبك المرجعية، وبنسبة أقل قدرها 25 في المائة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، على أثر زيادة

في الإنتاج وارتفاع في مستوى الأسعار. وهذه الأرقام العامة تخفي احتمالات انخفاض الإنتاج بسبب الأوضاع الأمنية كما في البحرين واليمن بينما يبدو أن الأوضاع السياسية قد عادت إلى طبيعتها في مختلف بلدان المنطقة.

الجدول 1- أسعار النفط الخام: تقديرات وتوقعات للفترة 2008-2011 (سلة أوبك المرجعية، بالدولار للبرميل)

	المتوسط المتوقع لعام 2011			الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي
	الأعلى	الوسطي	الأدنى			
2008				33.36	140.73	94.45
2009				38.14	78.0	61.06
2010				68.21	90.73	77.45
2011	110.0	95.0	90.0			

المصدر: OPEC for 2008-2010. Figures for 2011 are ESCWA forecasts as at March 2011.

جيم- اتجاهات وتطورات اقتصادية

8- بعد جو التشاؤم الذي ساد بين عامي 2008 و2009، أخذت الصورة الاقتصادية في منطقة الإسكوا تتحسن تدريجياً على أثر الانتعاش في الطلب المحلي والطلب الخارجي. وتشير التقديرات إلى أن متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ 4.3 في المائة في عام 2010، مقابل 1.7 في المائة في عام 2009، ويتوقع أن يبلغ 5.1 في المائة في عام 2011 (الجدول 2). وأسعار النفط الخام التي تؤثر على الأجواء الاقتصادية في المنطقة، إذ هي العامل الأساسي الذي يحدد الدخل والثروة، ارتفعت باطراد في عام 2010، ليتجاوز متوسط سعر سلة أوبك المرجعية 77 دولاراً للبرميل مقابل متوسط قدره 60 دولاراً للبرميل في عام 2009، مسجلاً زيادة قدرها 27 في المائة. وقد نجحت المنطقة في تجنّب المخاطر الجسيمة التي خيّمَت على القطاعات الاقتصادية والنقدية والمالية والخارجية جراء الأزمة المالية العالمية، لكنها تشهد اليوم تحديات جديدة، ناتجة من اندلاع الحراك الاجتماعي مؤخراً. ومن المتوقع أن تستمر منطقة الإسكوا في حالة انتعاش في عام 2011، تستمدّها من نمو سليم في الطلب المحلي، تدعمه الحوافز المالية وتحسّن الصادرات الصافية. ويتوقع أن تسهم التطورات الإيجابية في أسعار النفط في توطيد ثقة الشركات والمستثمرين. وستجني البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي فوائد من ارتفاع أسعار النفط وزيادة مستويات الإنتاج. وهذا سيسمح للسلطات المالية في تلك البلدان بانتهاج نهج مالي ناشط في دعم دخل الأسر المعيشية والاستهلاك الخاص، وسط الحراك الاجتماعي الناشئ، وتلبية الحاجات الأساسية للسكان من خلال الاستثمار في البنية التحتية، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وتحقيق الفوائض المالية وتخفيف عبء الديون في الوقت نفسه. ويتوقع أن تستفيد البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من الآثار غير المباشرة لإيرادات النفط، فتخفف الضغوط عن ميزان المدفوعات. وعلى الرغم من تدهور أوضاع الاقتصاد الكلي في بعض البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يسهم الاستهلاك

والاستثمار العام في دعم الطلب في القطاع الخاص نتيجة لزيادة القروض المصرفية، وإصلاح أسواق العمل، وتحسين أجواء الأعمال، مع استقرار الأوضاع نسبياً في البحرين واليمن. وتطلق هذه البلدان حالياً خططاً إنمائية تشمل مشاريع لتطوير البنى التحتية وتعمل على زيادة نفقات الميزانية العامة منذ مطلع العام، بحيث تشمل زيادة المخصصات ذات الطابع الاجتماعي، ورفع معدلات الاستخدام والأجر في القطاع العام، ودعم قطاع الإسكان الخاص. وعلى الصعيد الخارجي، يتوقع أن تستمر التطورات الإيجابية مع ارتفاع أسعار النفط. أما السوق المالية وكذلك التطورات الأمنية فلا تحمل مؤشراً واضحاً على انقلاب اتجاه أسعار النفط حتى الآن، بل إن معظم توقعات أسعار النفط لعام 2011 تشير إلى الارتفاع.

9- وعلى الرغم من الأداء الجيد نسبياً الذي سجلته المنطقة على صعيد النمو، فهي لم تتمكن من استغلال هذا النمو لتحقيق مكاسب تتماشى مع تطلعات السكان، ولا استطاعت تحقيق تقدم ملموس على صعيد حقوق الإنسان، ولا حققت إصلاحات جذرية في السياسات والمؤسسات بحيث يتوافق أداؤها مع هذه الأهداف. ونتيجة لذلك، بقيت عوائد النمو محدودة، تتوقف على تدخلات حكومية استثنائية، وتحمل بذلك دليلاً واضحاً على إخفاقات نموذج التنمية الاقتصادية المعتمد. وهذا الإخفاق كان السبب الرئيسي للحراك الاجتماعي المناهض للنظام في بعض البلدان مؤخراً. ولا يزال النمو الاقتصادي عرضة لمخاطر التراجع في الوقت الحاضر، ولا سيما في ظل أجواء عدم اليقين السياسي، والاضطراب الاجتماعي، وتسارع التطورات العالمية. غير أن هذه الظروف من المتوقع أن تتحسن، فتسمح للمنطقة بإعادة النظر في خيارات السياسة الاقتصادية والاجتماعية بحثاً عن نموذج إنمائي جديد.

10- وانخفض معدل تضخم أسعار الاستهلاك في منطقة الإسكوا منذ بلوغه مستويات مرتفعة في الربع الثاني من عام 2008، وتشير أرقام عام 2010 إلى تباين في مستوى التضخم في المنطقة، إذ تبين أن متوسط معدل تضخم أسعار الاستهلاك في منطقة الإسكوا بلغ 4.5 في المائة في عام 2010 مقابل معدل قدره 3.9 في المائة في عام 2009. ولم يتجاوز متوسط معدل التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي 3.1 في المائة، تحت تأثير تدابير مكافحة التضخم التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة وقطر، بينما الأرقام التي سُجلت بالعشرات في السودان ومصر في ظل اختناقات هيكلية في العرض، دفعت بمتوسط التضخم صعوداً في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً حيث بلغ معدّله 8.1 في المائة. وفي عام 2011، يتوقع أن يبلغ متوسط التضخم في منطقة الإسكوا 5.4 في المائة. ومن المتوقع أن يتأثر اتجاه التكاليف وأسعار الاستهلاك بالارتفاع الشديد الذي شهدته مؤخراً أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية في السوق الدولية، وكذلك بزيادة الأجور، وبالتدبير الاجتماعية المتوقع اتخاذها على هذا الصعيد. غير أن ضغوط التضخم يتوقع أن تتراجع نسبياً بفعل زيادة الدعم للمواد الغذائية والطاقة، وقيمة الدولار، وتباطؤ النمو في الائتمانات، وانخفاض السيولة في المنطقة نسبة إلى ما كانت عليه في الفترة من 2005 إلى 2008. ويتوقع أن يتحول اتجاه الانكماش الذي شهدته قطر في عامي 2009 و2010. وفي المملكة العربية السعودية يتوقع أن يرتفع التضخم على أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقص في الوحدات السكنية، غير أن ضغوط التضخم يحتمل أن تتراجع في الأجل الطويل على أثر إنفاذ قانون الرهون العقارية الجديد. وقد تراجعت اتجاهات الانكماش التي لوحظت في الأردن والعراق في النصف الأول من عام 2010 لتحل محلها ضغوط تضخمية. غير أن هذه الضغوط تخفي احتمالات الانكماش، ولا سيما في قطاع العقارات، حيث تتراجع إيرادات هذا القطاع في جميع بلدان الإسكوا باستثناء لبنان والمملكة العربية السعودية.

11- وكان عام 2010 عاماً آخر من المناعة الاقتصادية للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حيث قارب متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 4.1 في المائة. وقد استفادت هذه المجموعة من البيئة الخارجية المشجعة، مع الانتعاش الذي شهدته منطقة اليورو وبلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ ازدادت تحويلات العاملين في الخارج، وارتفعت معدلات السياحة، وتحسّن الاستثمار بين بلدان المنطقة. واستفادت البلدان المصدّرة للنفط ضمن هذه المجموعة، ولا سيما الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ومصر واليمن، من ارتفاع أسعار النفط ونمو الإيرادات من الصادرات النفطية. وشهد الأردن انتعاشاً في الصادرات أسهم في تحسين وضع الحساب الجاري. ومع أن الحيز المتاح للحكومة الأردنية على صعيد السياسة المالية يبقى محدوداً، نجحت في إدارة الطلب، محققة نمواً بمعدل 3.1 في المائة تقريباً. وفي لبنان كان قطاعا البناء والسياحة القطاعين اللذين تصدراً قائمة روافد النمو إذ أسهما في زيادة الفائض في ميزان المدفوعات، وفي تحقيق نمو قدره 7 في المائة تقريباً. وفي اليمن ساعدت زيادة الصادرات من الغاز الطبيعي المسيل في سدّ النقص من العملات الأجنبية لكن الريال اليمني كان عرضة لانخفاضات حادة مقابل الدولار وتدخل المصرف المركزي اليمني لتحسين العملة. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو في اليمن بلغ 3.5 في المائة في عام 2010، وفي فلسطين من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 4.2 في المائة على أثر احتمال استئناف المساعدة الإنمائية لقطاع غزة والتحسين النسبي في الضفة الغربية. وفي مصر أشارت التقديرات إلى أن المعدل الحقيقي للنمو تجاوز 5 في المائة في الربعين الأولين من السنة المالية 2009-2010، لكن هذا النمو من المتوقع أن يتباطأ في السنة المالية 2010-2011 بفعل التطوّرات الأخيرة التي شهدتها البلد بحيث يبلغ 3.5 في المائة.

12- والواقع أن احتمالات النمو في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لعام 2011 تختلف بين بلد وآخر، ويتوقع أن تتأثر بموجة الحراك الاجتماعي المنتشرة في المنطقة. ففي مصر مثلاً، تبدو الاحتمالات ضعيفة في الوقت الراهن، في ظل عدم اليقين السياسي الذي يلقي بعبئه على كاهل الاقتصاد. أما في الأجل الطويل، فتحمل التوقعات بشائر بتحسين الأوضاع الاقتصادية مع عودة الاستقرار. أما في بلدان أخرى، فلم يخلُ الحراك الاجتماعي من العنف، وتبدو الاحتمالات غير واضحة، ولا تسمح بإجراء توقعات حول الوضع الاقتصادي في عام 2011. وهذه حال اليمن مثلاً حيث تشير التقديرات إلى احتمال انخفاض معدل النمو إلى 2.5 في المائة. وفي الجمهورية العربية السورية يتوقع أن يبلغ معدل النمو 4.5 في المائة في عام 2011 مع انطلاق الخطة الخمسية الجديدة للفترة 2011-2015. والتظاهرات الأخيرة التي شهدتها الجمهورية العربية السورية هي العامل الوحيد الذي ينذر بانخفاض النمو، غير أن مشاريع البنية التحتية الضخمة والإعانات الحكومية ستبقى داعمة للنمو. وفي السودان، تتوقف إمكانات النمو لعام 2011 على متابعة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل بعد استفتاء كانون الثاني/يناير 2011، وتنسيق إدارة مرافق إنتاج النفط وتكريره بين الحكومتين الجدينتين، ومواصلة المناقشات بشأن تخفيف عبء الدين مع نادي باريس والمؤسسات المالية الدولية. وفي عام 2011، يتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعة 4.8 في المائة، بفضل انتعاش الاقتصاد في مصر وتحسّن النمو في العراق، اللذين هما أكبر اقتصادين في المجموعة.

13- وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغ 4.3 في المائة في عام 2010، بعد أن كان متوسط هذا النمو 0.4 في عام 2009. وكان الارتفاع الثابت في الإيرادات النفطية والنمو المطرد في الطلب المحلي السببين الرئيسيين لهذا النمو. وواصلت هذه المجموعة من البلدان جهودها من أجل تنويع اقتصاداتها بعيداً عن النفط، فباشرت سلسلة إصلاحات تهدف إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الأعمال والصناعات التحويلية غير النفطية. وتصدّرت المملكة العربية السعودية الترتيب في هذه المجموعة من حيث الانتعاش الاقتصادي فحققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ معدّله 3.8 في المائة، ويعدّ هذا إنجازاً نظراً إلى حجم اقتصاد المملكة. وحافظ الطلب المحلي فيها على نمو مستقر بينما سجل قطاع العقارات نمواً ثابتاً. وفي الكويت استمدّ الناتج المحلي الإجمالي القدرة على النمو من الصادرات الصافية، وسط ركود الطلب المحلي وضعف الانتعاش في القطاع المالي. وفي الإمارات العربية المتحدة، أسهم الانتعاش السريع في صادرات الطاقة واستقرار الطلب المحلي في النمو. وبقي قطاع العقارات ضعيفاً إزاء انخفاض عوائد العقارات التجارية والسكنية.

14- وفي عام 2011، يتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي 5.2 في المائة، فيقارب بذلك المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة. وستبقى السياسات المالية الناشطة دعامة للطب المحلي مع زيادة طفيفة يسجلها الإنفاق الخاص. ويتوقع أن تسجل الكويت نمواً معدّله 3.6 في المائة، وأن تستمر في تسجيل أعلى معدّل في المنطقة من حيث فائض الميزانية والحساب الجاري. وسيسمح ارتفاع الإيرادات النفطية للحكومة بدعم الطلب المحلي عن طريق الاستثمار في مشاريع البنى التحتية وإعادة توزيع الثروة. وفي حالة البلدان غير الأعضاء في الأوبك، ولا سيما في البحرين وعمّان، يلقي الحراك الاجتماعي ظلالاً من الغموض على توقعات النمو. ففي البحرين يتوقع أن يتراجع معدّل النمو إلى 2.5 في المائة مع تباطؤ نشاط القطاع السياحي والقطاع المالي، بينما يتوقع أن تسهم زيادة التحويلات والاستثمارات من المنطقة في دعم الطلب المحلي. وفي عمّان أسهمت زيادة التحويلات الاجتماعية وزيادة معدّلات التوظيف في القطاع العام في استعادة الاستقرار نسبياً، ويتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 3.5 بسبب ضعف الطلب المحلي على الرغم من الإجراءات المالية الناشطة. ومع استمرار خطر الوقوع في شرك معادلة الدين والانكماش، لا تزال هذه المجموعة من البلدان تشهد تصحيح ميزانيات الشركات والمؤسسات المالية، وسط تقلّبات رأس المال المحلية. وسيكون على السلطات النقدية والمالية رصد ظروف السيولة في الداخل والخارج لتمرير عمليات التصحيح وإعادة التنظيم التي تخضع لها الميزانيات من غير آثار سلبية. وأعاقَت موجة الحراك الاجتماعي والتطوّرات المالية الدولية انتعاش سوق الأوراق المالية في المنطقة من تبعات الأزمة المالية التي شهدتها في عام 2008. وتشهد سوق الأوراق المالية في الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية تقلّبات حادة منذ بدء الحراك الاجتماعي في عام 2011، وبدأت تخسر المكاسب التي حققتها في عام 2009.

15- وتستمدّ إمكانات النمو في منطقة الإسكوا بعض الصلابة أيضاً من حجم الإنفاق الاجتماعي العام. فالحكومات في المنطقة حاولت تهدئة الاستياء الشعبي وتلبية المطالب الاجتماعية. فأنشأت بلدان مجلس التعاون الخليجي صندوقاً قيمته 20 مليار دولار لكل من البحرين وعمّان الهدف منه المساعدة في خلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية، ودعم قطاع الإسكان. ورأت حكومة البحرين في حل مشكلة السكن لذوي

الدخل المنخفض أكثر القضايا إلحاحاً، فأطلقت خطة لبناء 50 000 وحدة سكنية. وقُدِّمت منحاً بقيمة 2650 دولاراً لكل أسرة ورفعت إعانات السكن. ورفعت عُمان الحد الأدنى للأجور بنسبة 40 في المائة. أما في المملكة العربية السعودية، فأعلن الملك إطلاق أكبر حزمة من المساعدات، بلغت قيمتها 500 مليار ريال سعودي، لرفع الحد الأدنى للأجور، وإقرار بدلات غلاء المعيشة للعاملين في القطاع العام، وتعويضات البطالة، وزيادة قروض السكن، وزيادة الإنفاق على الصحة. وشهدت بلدان من خارج مجموعة مجلس التعاون الخليجي إجراءات مماثلة، إذ يجري الأردن، مثلاً، مراجعة للميزانية الحكومية، بهدف تضمينها مبلغاً قدره 460 مليون دينار للإنفاق الاجتماعي، كما عمل على رفع مستوى الأجور ومعدل التوظيف في القطاع العام. وفي الجمهورية العربية السورية، رفعت الحكومة أجور القطاع العام في إطار مجموعة إجراءات إصلاحية واسعة النطاق، وعدت بها على أثر التظاهرات الشعبية. وأياً تكن أهمية هذه التدابير الاجتماعية المباشرة، تبقى غير كافية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، إذ تقتصر على معالجة أعراض هذه المشاكل ولا تعالج أسبابها وجذورها.

الجدول 2- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2011-2007

البلد/المنطقة	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)					معدل التضخم الاستهلاكي (النسبة المئوية)				
	2007	2008	2009 ^(أ)	2010 ^(ب)	2011 ^(ج)	2007	2008	2009	2010 ^(ب)	2011 ^(ج)
البحرين	8.4	6.3	3.1	4.5	2.5	3.3	3.5	2.8	2.0	2.5
الكويت	4.5	5.5	4.6	2.0	3.6	5.5	10.6	4.0	4.0	5.5
عُمان	6.8	12.8	3.6	4.3	3.5	5.9	12.6	3.5	3.4	4.2
قطر	26.8	25.4	8.6	13.4	16.0	13.8	15.2	4.7	2.4	2.0
المملكة العربية السعودية	2.0	4.2	0.6	3.8	4.5	4.1	9.9	5.1	5.3	5.5
الإمارات العربية المتحدة	6.2	7.4	1.9	2.7	3.2	11.1	12.3	1.6	0.9	2.0
بلدان مجلس التعاون الخليجي ^(د)	6.1	7.9	0.4	4.3	5.2	7.0	11.1	2.9	3.1	4.2
مصر ^(هـ)	7.2	4.7	5.1	3.0	5.0	9.5	17.1	11.8	11.3	11.5
العراق	1.5	9.5	4.2	4.0	5.5	30.8	2.7	2.8	2.4	4.0
الأردن	8.5	7.6	2.3	3.1	3.5	4.7	13.9	0.7	5.0	5.4
لبنان	7.5	9.3	8.5	7.0	5.6	6.7	10.0	1.2	4.0	4.5
فلسطين	5.4	5.9	6.8	4.2	4.5	1.9	9.9	2.8	2.8	3.5
السودان	10.2	6.0	4.5	5.5	5.0	8.1	14.9	11.2	13.2	11.5
الجمهورية العربية السورية	5.7	4.3	5.9	5.5	4.5	4.5	15.2	2.8	4.4	4.7
اليمن	4.7	4.5	4.7	3.5	3.2	7.9	19.0	5.4	8.5	11.0
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ^(و)	6.4	6.1	5.1	4.1	4.8	11.2	13.5	6.2	8.1	8.4
مجموع منطقة الإسكوا ^(ز)	6.2	7.4	1.7	4.3	5.1	8.2	11.8	3.9	4.5	5.4

المصدر: البيانات مستمدة من مصادر وطنية ما لم يشر إلى خلاف ذلك.

(أ) تقديرات الإمارات العربية المتحدة والسودان والكويت حتى آذار/مارس 2011.

(ب) تقديرات آذار/مارس 2011.

(ج) توقعات آذار/مارس 2011.

(د) الأرقام العائدة إلى البلدان هي متوسطات مرجحة وترجيحات كل عام مستندة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر الصرف لعام 2005.

(هـ) أرقام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر محسوبة للسنة المالية للبلد التي تبدأ في تموز/يوليو وتنتهي في حزيران/يونيو من السنة التالية.

16- وتحسّن ميزان الحساب الجاري في البلدان الأعضاء في الإسكوا في عام 2010، عقب التدهور الذي سجله في عام 2009. والسبب في هذا التحسّن كان ارتفاع أسعار النفط الخام وبعض السلع الأساسية الذي أدى إلى ارتفاع إيرادات الصادرات بحيث تجاوزت قيمة الواردات وإلى ارتفاع طفيف في الطلب المحلي. كما ازدادت تحويلات العاملين في الخارج إلى البلدان المرسلّة للأيدي العاملة في المنطقة. وسجل الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي فائضاً بقيمة 144 مليار دولار في عام 2010 بعد أن كان 56 مليار دولار في عام 2009. وبلغت قيمة العجز في الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً 12 مليار دولار في عام 2010، بعد أن كان قد بلغ 18 مليار دولار في عام 2009. وساعد الاحتياطي الدولي المتراكم في الأعوام السابقة السلطات في البلدان الأعضاء في الإسكوا، بوجه عام، في تجنب الصعوبات على مستوى ميزان المدفوعات خلال الأزمة المالية، وأسهمت التطوّرات الإيجابية التي حصلت في عام 2010 في تعزيز وضع المنطقة على صعيد الميزان الخارجي. وبقي العجز في ميزان الحساب الجاري في البلدان التي لم تسجّل فائضاً، ولا سيما الأردن والسودان ولبنان ومصر واليمن، عند مستويات مقبولة. وقد فاقت تدفقات رأس المال الواردة إلى الأردن ولبنان ومصر قيمة العجز في الحساب الجاري، بينما سجل ميزان المدفوعات في السودان واليمن ضعفاً ملحوظاً.

17- وفي عام 2011، من المتوقع أن يؤدي ثبات سعر النفط الخام إلى فوائض في ميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تكون حصيلة لارتفاع إيرادات الصادرات النفطية وارتفاع العائدات الائتمانية. ويُتوقع أن تقارب هذه الفوائض مستوى قياسياً في الإمارات العربية المتحدة والكويت، بينما يبلغ معدلها 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية. أما في البحرين فيتوقع أن يساهم الدعم المقدم من بلدان مجلس التعاون الخليجي في تخفيف الضغوط التي أصابت ميزان المدفوعات بفعل التطوّرات السياسية والأمنية التي شهدتها البلد مؤخراً. وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، من المتوقع أن يؤدي الارتفاع السريع في فاتورة الواردات من المواد الغذائية والطاقة، وتباطؤ الطلب الخارجي على صادرات تلك البلدان من الشركاء التجاريين الرئيسيين، وسط تباطؤ انتعاش الاقتصاد العالمي، إلى تفاقم عجز الحساب الجاري. فقد شهدت مصر، على أثر حالات الحراك الاجتماعي الذي اندلع في الربع الثالث من السنة المالية، تدفق رأس المال بكميات كبيرة إلى الخارج عقبه انخفاض في عائدات السياحة وفي استثمارات الحافطة والاستثمار الأجنبي المباشر، يتوقع أن تؤثر جميعها سلباً على ميزان المدفوعات. ويتوقع أن يستمر المصرف المركزي في تثبيت سعر الجنيه على انخفاضه مقابل الدولار، عند مستوى 6 جنيهاً للدولار الواحد حتى عودة الاستقرار. وفي لبنان يتوقع حصول تراجع بسيط في الحساب الجاري، على أثر ارتفاع قيمة الواردات، وانخفاض الفوائض المحققة من الخدمات بسبب عدم استقرار الوضع السياسي. وفي العراق يتوقع أن يستمر ميزان المدفوعات في حالة فائض بفعل ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية على أثر ارتفاع الأسعار وتحسّن القدرة على الإنتاج، الذي يعوض عن ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية وغيرها من الواردات.

18- وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى منطقة الإسكوا في عام 2009 للمرة الأولى منذ عام 2001، ولم تتضح معالم الوضع بعد لعام 2010. فقد أشارت التقديرات إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى منطقة الإسكوا بلغت 70.5 مليار دولار في عام 2009 مقابل 84.2 مليار دولار في عام 2008، مسجلة بذلك انخفاضاً قدره 16.4 في المائة⁽³⁾. وشهد الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان وفلسطين ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن تراجعاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها. ويُعزى هذا التراجع إلى عوامل عديدة منها تصاعد الحراك الاجتماعي في بعض البلدان مؤخراً، وانخفاض أسعار النفط، وتصحيح قطاع العقارات، وتباطؤ النشاط الاقتصادي، والمشاكل المالية في الشركات المتعددة الجنسيات التي هي المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير البيانات الأولية المتوفرة عن عدد قليل من البلدان إلى احتمال حدوث مزيد من التراجع في هذا النوع من الاستثمار، على الرغم من التوقعات السابقة بحدوث انتعاش سريع. وشهدت المملكة العربية السعودية انخفاضاً حاداً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من عام 2010، مقارنة بما كانت عليه هذه التدفقات في الربع الأخير من عام 2009⁽⁴⁾. وتشير البيانات المتوفرة عن الأردن إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سجلت تراجعاً ملحوظاً طيلة عام 2009 والنصف الأول من عام 2010⁽⁵⁾. أما في مصر، فتشير التقديرات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قد ارتفعت في عام 2010 مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه في عام 2009. وعلى الرغم من الأداء الجيد الذي سجلته أحياناً بعض بلدان الإسكوا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن الخطوات الهامة التي أحرزتها بلدان عديدة نحو تحسين بيئة الاستثمار، تبقى أمامها تحديات كثيرة لا بد من تذليلها لتحقيق تغيرات طويلة الأجل. غير أن موجة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي التي لحقت بالمنطقة مؤخراً ستؤدي إلى تباطؤ في النمو. وقدرة البلدان على تحسين أدائها في جذب الاستثمارات وتعزيز التنمية في الأجل الطويل، ولا سيما في ظل المنافسة الشديدة التي تتعرض لها من مناطق أخرى، تتوقف على اعتماد نهج بناء في المرحلة الانتقالية، والتوفيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والإصلاحات السياسية والمؤسسية. وفي الأجل القريب، يُتوقع أن تؤدي الأحداث السياسية التي تواجهها المنطقة حالياً إلى تخفيض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك، يجب أن تكون توقعات جذب الاستثمار واقعية ومتوازنة لعامي 2010 و2011. أما في الأجلين المتوسط والطويل، فيتوقع أن تستعيد المنطقة قدرتها على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تحسن بيئة الاستثمار، والحد من الفساد، وتحديث البنى التحتية، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية.

دال- تطورات السياسة الاقتصادية

(3) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2010: الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون.

(4) المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد السعودية، النشرة الإحصائية الربع سنوية، الربع الثالث من 2010.

(5) الأردن، البنك المركزي، النشرات الإحصائية الشهرية.

19- إزاء التطوّرات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة مؤخراً، يواجه صانعو السياسات عدداً من التحديات على صعيد الاقتصاد الكلي، لكنهم لا يزالون غير مزوّدين بما يكفي من أدوات السياسة العامة. وبما أن معظم بلدان المنطقة تعمل بنظام سعر الصرف المحدد، تبقى فعالية السياسة النقدية ودورها محدوداً في المجالات الأخرى من الاقتصاد. وهكذا تبقى السياسة المالية أداة أكثر فعالية، بصرف النظر عن القيود التي تواجه البلدان غير المصدّرة للنفط.

20- وبعد نجاح التدابير المالية التي اتخذتها البلدان الأعضاء في الإسكوا في مواجهة احتمالات الركود نتيجة للأزمة المالية العالمية، سمح ارتفاع أسعار النفط الخام لبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2010 باعتماد سياسات مالية توسّعية تبقىها بمنأى عن الاتجاه العالمي إلى تدابير التقشف المالي. واتخذت السلطات المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي موقفاً حذراً في تخطيط الميزانيات وتنفيذها إذ عملت على أساس توقعات متحفظة لأسعار النفط، فتجاوزت الفوائض الفعلية في الميزانية الأرقام المتوقعة مما يفسح المجال أمام تقديم المزيد من الحوافز المالية في عام 2011.

21- وسبقى الموقف المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي نشاطاً في عام 2011، مع التركيز على الأهداف الرئيسية التي تدرج عادة في قوانين الميزانية لهذه البلدان. وتعتمد هذه البلدان إلى زيادة الاستثمار في البنى التحتية، وتعزيز خدمات الصحة والتعليم، وتكثيف التقديمات الاجتماعية باتخاذ تدابير اجتماعية استثنائية. ومن هذه التدابير اعتماد خطة اجتماعية في المملكة العربية السعودية تنص على زيادة الأجور وزيادة المبالغ المخصصة لدعم قروض السكن؛ وزيادة التحويلات الاجتماعية وتوزيع المواد الغذائية في الكويت؛ وتقديم الإعانات الغذائية في الإمارات العربية المتحدة؛ وتخصيص تعويضات شهرية للعاطلين عن العمل، ورفع معدلات التوظيف في القطاع العام في عُمان. وإضافة إلى ذلك، بادرت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى دعم البحرين وعُمان اللتين شهدتا حراكاً اجتماعياً مؤخراً، وذلك عن طريق تقديم مجموعة من المساعدات لتحسين قطاع البنى التحتية وقطاع الإسكان في البلدين. وأطلقت قطر والكويت والمملكة العربية السعودية برامج إنمائية واسعة النطاق، وستساعد التطوّرات الإيجابية في أسعار النفط في تمويل هذه المشاريع، وكذلك في تحقيق فوائض كبيرة في الميزانية وفي تخفيض مستويات الدين.

22- والواضح أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تملك إمكانات مالية تستطيع استخدامها بفعالية في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية الحالية والتأثير على مجموع الطلب. وفي الأجل المتوسط والبعيد، يمكن استخدام السياسة المالية بفعالية في تخصيص الموارد وتوزيع الدخل. فالسياسة المالية يمكن أن تصبح أساساً للنموذج الاقتصادي والاجتماعي الجديد الذي يفترض أن ينقل البلدان المصدّرة للنفط من حالة الاعتماد على النفط إلى حالة التنوّع الاقتصادي وأن يضع الأسس المتينة للتحوّل الجذري في البناء الاقتصادي. فربط هذه السياسة المالية بالسياسة الاجتماعية وبالنتائج الاجتماعية المنشودة في إطار مؤسسي قوي يمكن أن يسهم في تعزيز الإنجازات المحققة على صعيد التنمية البشرية.

23- أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فالوضع أكثر صعوبة. فضيق الحيز المالي لا يزال يفرض قيوداً على إدارة المالية العامة، مع أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تخفف بعض الضغوط عن الميزانيات العامة، إذ تسهم في زيادة عائدات الضرائب. وقد اعتمدت تدابير التقشف المالي، ولا سيما في

الأردن والسودان والعراق واليمن، في محاولة لضمان الاستدامة المالية. وتشير التقديرات إلى أن متوسط العجز في هذه المجموعة من البلدان تجاوز 6.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، بينما سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي فائضاً بلغت نسبته 9.0 في المائة. ولن تكون إدارة المالية العامة مهمة سهلة في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حيث تركز الاقتصادات تحت قيود مالية، ويتوقع أن تؤدي زيادة النفقات الاجتماعية إلى مزيد من الأعباء على الوضع المالي وزيادة كتلة الدين العام. ويتوقع أن تستفيد البلدان المصدرة للنفط في هذه المجموعة من ارتفاع إيرادات النفط، فتنتمى من التحكم بجزء من العجز وزيادة النفقات الاجتماعية وإطلاق خطط إنمائية، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية. ويبدو أن عدم الاستقرار السياسي في لبنان سيكون مصدر مخاطر كبيرة في عام 2011، حيث يتوقع أن يفرض تباطؤ النمو أعباء إضافية على الميزانية. أما في فلسطين ومصر واليمن فتتطلب الأوضاع مزيداً من الدعم الدولي. ونتيجة للحراك الاجتماعي الذي شهدته بلدان عديدة مؤخراً، عمدت بعض الوكالات الدولية لتصنيف الأوراق المالية والسندات إلى تخفيض موقع البحرين ومصر. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التدابير إلى تضيق الحيز المالي المتاح للبلدان، وإلى فرض مزيد من الضغوط على أسعار الفائدة، والحد من قدرة الحكومات على خدمة الدين وعلى تحمل الدين العام.

24- وفي ضيق الحيز المالي وتصاعد الحراك الاجتماعي ما يدل على تراكم المشاكل من جراء ضعف النموذج الاقتصادي المعتمد في العقدين الماضيين. فقد ركزت هذه البلدان جميعها على سياسات التحرر والتكيف الهيكلي وانشغلت بالتحكم بالعجز المزدوج الناتج عن الدين والتضخم. ولم تنجح في تحقيق التحوّل الاقتصادي الذي لا يقتصر على استيعاب الخلل فحسب، بل يهدف إلى تغيير أنماط النمو الاقتصادي بحيث تكون أكثر استدامة وشمولاً.

25- وتبقى السياسة النقدية في منطقة الإسكوا خاضعة لقيود أنظمة سعر الصرف المحدد، حيث ربط سعر الصرف هو القاعدة، والدولار هو العملة المرجعية السائدة لبلدان المنطقة باستثناء الكويت التي تربط عملتها بسلة عملات، والجمهورية العربية السورية التي تربطها بحقوق السحب الخاصة. أما السودان والعراق ومصر واليمن فتواصل ربط عملاتها بالدولار. وفي عام 2010، لم تشهد أسعار الفائدة تغييرات تذكر، إذ عمد الأردن والكويت إلى تخفيض أسعار الفائدة في شباط/فبراير، ثم تبعتهما قطر في آب/أغسطس. غير أن السعر المعمول به بين المصارف في الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية بقي أعلى من السعر المطبق بين المصارف في لندن (ليبور) لثلاثة أشهر على مدار السنة. غير أن الفارق بقي محدوداً حتى مطلع عام 2008 ثم أصبح سالباً في النصف الأول من عام 2008 عندما تدفقت السيولة إلى المنطقة. وفي عام 2011، يتوقع أن تتبع السياسة النقدية في المنطقة تدابير التسهيل النقدي الكمية التي يتوقع أن يتابع العمل بها المجلس الاحتياطي الفدرالي حتى نهاية عام 2011، من دون تغيير يذكر في السياسة النقدية في الأجل القريب مع بقاء تغذية السيولة أدنى من سعر الفائدة المعمول بها بين مصارف لندن على مدى ثلاثة أشهر تحسباً لشواغل التضخم. غير أن السيولة يجب أن تضخ في الأسواق كي تعزز ثقة الشركات والمستهلكين. غير أن ضخ هذه السيولة في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الحقيقي وتعميم فوائدها على جميع شرائح المجتمع يتطلب تغييراً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية.

26- وعلى الرغم من الوضع القوي الذي تتمتع به بلدان الإسكوا على صعيد السيولة، تبقى عقبات التمويل كبيرة أمام الشركات والأسر المعيشية. والواقع أن معظم التمويل في منطقة الإسكوا يوجّه إلى قطاع الخدمات حيث فرص العمل متقلّبة نسبياً. وعدم تسرب الفوائد غير المباشرة إلى شتى قطاعات الاقتصاد، يمكن أن يكون نتيجة لتركيز النشاط الاقتصادي على قطاع الخدمات الذي هو القطاع الأول في تسريح العمال أثناء الأزمات. وعندما يسرّح العمال، لا يبقى أمامهم إلا اللجوء إلى القطاع غير النظامي في غياب آليات الحماية الاجتماعية. وضمان العمق المالي هو قضية إنمائية تُعنى بتمويل الأفراد والمؤسسات، الذين يحتاجون إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية (في الادّخار، والمدفوعات، وخطط التأمين والائتمان)، ليس فقط لتلبية الحاجات بل للنمو والازدهار. وفي منطقة الإسكوا، تصطدم قضية العمق المالي بحواجز كبيرة، منها غياب المنافسة في تقديم الخدمات المالية، وضعف أنظمة المعلومات عن الائتمانات وحقوق الدائنين، ونفاذ العقود، وعدم توفر الضمانات للقروض. وفي هذه الأجواء، تتردّد المصارف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع أنها تعترف بإمكانات تحقيق الأرباح من بناء علاقات مع هذا الجزء من قطاع الأعمال. والواقع أن المصارف تنظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها فئة تفوق فيها المخاطر فئة الشركات الكبيرة، مع أنها تستطيع أن تستنسب فرض رسوم أدنى على هذا النوع من الشركات عملاً بالمبادئ التوجيهية الدولية لكفاءة رأس المال. باختصار، لا تستطيع الخدمات المالية وحدها انتشال الناس من الفقر. غير أن الخطط المالية الشاملة تستطيع أن تسهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والإنمائية⁽⁶⁾. ولا تزال منطقة الإسكوا متأخرة عن غيرها من المناطق ذات الاقتصادات الناشئة في تطوير البنية الأساسية المالية، التي تعتبر أساساً لازماً للنظام المالي، وعاملاً ضرورياً لتسهيل الحصول على التمويل، وتعزيز الشفافية وحسن الإدارة، وتحقيق الاستقرار المالي العام.

هاء- الديناميات الاجتماعية

27- شهدت منطقة الإسكوا موجة من الحراك الاجتماعي، انتشرت من بلد إلى آخر، وقد قلّ نظيرها في تاريخ المنطقة. وهذه الموجة التي عمّت العديد من بلدان المنطقة غيرت وجه المنطقة الاجتماعي وصورتها في نظر العالم، بفعل الطاقة التي أظهرتها الشعوب العربية والدور الذي يمكن أن تضطلع به في المستقبل. ففي تونس ومصر، أثبت الشعب أنه قادر على التعبير عن همومه دون اللجوء إلى العنف، وعلى تحقيق طموحاته وأهدافه، وعلى جذب الدعم العالمي لقضايا الوطن. ومع ما تحقق من نجاح لا تزال تحديات كبيرة ماثلة في الأفق. فالطريق إلى حل المشاكل العميقة الجذور التي اجتمع حولها الناس تتطلب جهوداً مكثفة ومتضافرة. ومن أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية البطالة الناجمة عن تضائل فرص العمل وارتفاع معدلات النمو السكاني. وتشير آخر الإحصاءات المتوفرة إلى أن معدلات البطالة في بلدان الإسكوا هي من أعلى المعدلات في العالم. وتشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن متوسط معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط قارب 10 في المائة في العامين الماضيين، معظمه بين الشباب حيث بلغ معدل البطالة أربعة أضعاف معدل البطالة بين الكبار⁽⁷⁾.

United Nations Secretary-General's Special Advocate for Inclusive Finance for Development, *Annual Report to the Secretary-General*, 2010. (6)

.ILO, *Global Employment Trends 2011: The Challenge of a Jobs Recovery* (7)

28- وتكثر في منطقة الإسكوا حالات العمل غير المستقر والعمل في القطاع غير النظامي وعمل الكفاف، حيث لم تحقق المنطقة تقدماً يذكر حسب تقديرات منظمة العمل الدولية. فحالات العمل غير المستقر انخفضت في العقد الأخير بنسبة 3 في المائة فقط، وهي تستوعب حالياً ثلث مجموع الأيدي العاملة. وما من أرقام كافية لقياس حجم القطاع غير النظامي، لكن معظم الدراسات تشير إلى أنه يستوعب عدداً يتراوح بين ثلث ونصف مجموع الأيدي العاملة في البلدان العربية. أما عمل الكفاف، حيث يبقى العامل عند مستوى الفقر، والذي يقاس بالعمل لقاء دولارين في اليوم، فكان يشمل 19 في المائة من الأيدي العاملة في عام 2009، وهي نسبة لم تتغير منذ عشرة أعوام. والافتقار إلى العمل ليس سوى بعد واحد من أبعاد الفقر في المنطقة. فمعدلات الفقر التي تقاس، على أساس خطوط الفقر الوطنية، تظهر أن مستويات الحرمان لا تقف عند هذا الحد. فالواضح أن التفاوت في الدخل يتسع على الرغم من عدم وجود بيانات كافية لقياسه في المنطقة. ويدلّ معامل جيني المتوفر عن بعض البلدان في المنطقة، على عدم حدوث أي تحسّن على صعيد الفوارق في الدخل، لا بل يشير في بعض الحالات إلى تفاقم هذه الفوارق⁽⁸⁾.

29- وهذه المشاكل ليست بالمشاكل الجديدة، بل باتت مشاكل مزمنة خلال العقد الماضي حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم. فحالات الإقصاء السياسي وعدم توفّر نظم الحماية الاجتماعية الفعالة، تضيق على الناس أكثر فأكثر ما يعيشون من ظروف صعبة على أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية وتضاعف معدلات التضخم. ونجح الحراك الاجتماعي والاحتجاجات الشعبية في وضع هذه القضايا في طليعة الاهتمامات، لكن الأوضاع في بعض البلدان التي شهدت حراكاً اجتماعياً لم تستقر بعد. وقد تراجعت التوقعات بشأن معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان، ولا سيما على أثر الأضرار التي أصابت قطاع السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الخارجي. فالقطاع الثالث في المنطقة، وتحديدًا قطاع السياحة، يؤمن عدداً كبيراً من فرص العمل، والظروف الاقتصادية المستجدة يتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة المؤقتة، أقله ريثما تتحسن الأوضاع⁽⁹⁾. فقد عاد إلى مصر، مثلاً، 150 000 عامل كانوا يعملون في ليبيا. وبوجود القطاع غير النظامي الذي يستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة في المنطقة، يتوقع أن تزيد نسبة العمل غير المستقر. وفي الأجل القريب، قد يصبح عدد كبير من الذين يعيشون حالياً فوق خط الفقر بقليل في عداد من يعيشون دون خط الفقر قبل اتخاذ أي إجراء لتصحيح الأوضاع الاقتصادية.

30- وإزاء هذه التطورات، لجأت حكومات عديدة إلى إجراءات سياسية واجتماعية متفرقة في محاولة لتهديئة الحراك الناشئ. وقد تراوحت هذه التدابير بين زيادة المشاركة السياسية، وزيادة الإعانات، وتوزيع المنح. وإن أسهمت هذه التدابير في تخفيف وطأة الاستياء الشعبي في الأجل القريب، يبقى المطلوب من

(8) ارتفع معامل جيني للجمهورية العربية السورية من 33.7 في عام 1997 إلى 39.2 في عام 2004، ولليمن من 34.4 في عام 1998 إلى 37.7 في عام 2005، ولمصر من 28.7 في عام 1995 إلى 34.4 في عام 2007. هذه الأرقام مستمدة من مجموعة مصادر منها: المعهد العربي للتخطيط، *The Political Economy of Inequality in the Arab Region and Relevant Development Policies*, 2009. ويستخلص الاتجاه نفسه من البيانات المستمدة من مصادر أخرى والواردة في التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وأثار الأزمات العالمية على تحقيقها، منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2010.

(9) وفقاً للتصنيف الإقليمي للمجلس العالمي للسياحة والسفر، بلغت نسبة الأيدي العاملة في السياحة والسفر في عام 2010، وفي قطاعات يدعمها مباشرة هذا القطاع، 8 في المائة من مجموع الأيدي العاملة. ويشمل التصنيف الإقليمي البلدان التالية من أعضاء الإسكوا: الأردن والبحرين والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وعمان وقطر والكويت واليمن، إضافة إلى بلدين غير أعضاء في الإسكوا.

متخذي القرار، سواء أكان في الحكومات المقبلة أو في الحكومات القائمة على زمام السلطة حالياً، أكثر من هذه الإجراءات بكثير، إذا أرادوا معالجة المشاكل الحقيقية. وفي الأجل الطويل، عندما يعود الوضع إلى طبيعته، سيكون من الضروري أن ينصرف صانعو السياسات إلى معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى هذا الحراك الاجتماعي. وفي هذا السياق، لا بدّ من وضع استراتيجيات لخلق فرص العمل للخروج من حالة النمو الخالي من فرص العمل والمضي في التنويع الاقتصادي والتطوير الصناعي. والحاجة ماسة إلى وضع سياسة اجتماعية متكاملة تعالج القضايا الاجتماعية باعتبارها قضايا أساسية، وليست ملحقاً بعملية التنمية الاقتصادية. باختصار يجب معالجة قضايا الفقر وعدم المساواة والبطالة باعتماد سياسة اقتصادية واجتماعية تكون ثمرة رؤية إنمائية طويلة الأجل. هذا لا يمكن إنجازه إلا عن طريق مؤسسات قوية، ونظام سياسي راسخ الأسس وممارسة ديمقراطية سليمة تحمي الحقوق المدنية وتضمن المشاركة للفئات المحرومة.

واو- خاتمة

31- يتوقع أن يراوح معدل النمو في منطقة الإسكوا عند 5.1 في المائة، في ظل تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في عام 2011، وتوسّع نطاق النزاعات الإقليمية، وتضاؤل الإمكانيات المتاحة للحكومات لاتخاذ إجراءات معاكسة لتقلّبات الدورة الاقتصادية. ومن الضروري أن يركز صانعو السياسات في المنطقة على إجراء إصلاحات على صعيد العرض، يمكن أن تسهم في بناء القدرة الإنتاجية، وزيادة فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية في القطاع الصناعي. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط وتحسّن إيراداته وإمكانيات إنتاجه، يتوقع أن تشهد البلدان المصدّرة للنفط، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي تحسّناً في الميزان المالي والميزان الخارجي في عام 2011، وأن تتسرب آثار هذا التحسّن الإيجابية إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ومن الضروري أن تتصدّر جهود تطوير القطاع المالي والتنويع الاقتصادي ضمن أولويات صانعي السياسات في منطقة الإسكوا. غير أن الأهداف الاقتصادية لا تتفصل عن الأوضاع الاجتماعية، فالسياسة الاجتماعية يجب أن تهدف إلى تحقيق الإنصاف والاحتواء الاجتماعي في التنمية. ولا بدّ من ربط إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية بالحوافز السياسية التي تؤدي إلى ترسيخ نهج حقوق الإنسان.

ثانياً- الأحداث الأخيرة: فرصة للإنصاف في التنمية

32- تقف منطقة الإسكوا على مفترق مصيري في تاريخها، إذ اجتاحت بلداناً عديدة منها موجة التغيير التي يمكن أن تكون الطريق إلى الإصلاح. فبعد تفويت العديد من الفرص دون إجراء إصلاحات اقتصادية ومؤسسية واسعة النطاق وتحقيق ثمار حقيقية على صعيد التنمية، ها هي الفرصة مجدداً في متناول اليد. فالحراك الاجتماعي الذي تشهده المنطقة حالياً وسلسلة الأزمات الاقتصادية التي سبقتها كشفت نقاط الضعف التي تشوب النماذج الإنمائية المعتمدة ورسمت علامات استفهام حول كيفية إعادة تشكيل السياسات وإفساح المجال أمام تلبية حاجات كل فرد في المجتمع والوصول إلى الفئات المحرومة. وقد اعتمدت معظم بلدان الإسكوا النموذج الاقتصادي الليبرالي الحديث الذي يركز على التثبيت المالي والنقدي وعلى التحرير الاقتصادي، فنجحت في بلوغ مستوى مقبول نسبياً من النمو الاقتصادي وفي تحقيق بعض أهداف الاستقرار المالي والاقتصادي، إذ تمكنت من التحكم بالعجز المالي ومن تخفيف الضغوط النقدية وضغوط التضخم. وأسهمت الطفرة النفطية في تغذية العصب الاقتصادي للمنطقة، حيث حققت البلدان الغنية بالنفط أداء أفضل

من أقل البلدان نمواً. غير أن هذه الخيارات على صعيد السياسة الاقتصادية لم تؤد إلى النتائج المرجوة على صعيد التنمية البشرية وحقوق الإنسان والإصلاحات السياسية. والواقع أن سياسات التحرر الاقتصادي أسهمت في توسيع الفوارق بين الفئات الاجتماعية، إذ كثرت حالات التهميش الاقتصادي والسياسي. وبعد إجراء تقييم موضوعي لما حققته بلدان الإسكوا وما لم تتمكن من تحقيقه، تظهر معالم نهج إنمائي جديد. وهذا النهج يجب أن يكون نهجاً شاملاً ومتكاملاً، يضمّ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية معاً، في إطار مؤسسي وديمقراطي، يضمن المشاركة الكاملة في عملية صنع السياسات. ويجب أن تتوسع عملية صنع القرار بحيث تشمل هذه الأبعاد الثلاثة المتساوية في الأهمية، وتدمجها ضمن رؤية إنمائية شاملة وبعيدة المدى تنطلق من حقوق الإنسان.

33- وفي إطار هذا النهج الجديد يجب النظر في سياسات الاقتصاد الكلي من حيث قدرتها على تحقيق تغيير جذري ينطلق من أولويات إنمائية. ويتطلب ذلك إعادة رسم السياسات النقدية والمالية، بحيث لا تقتصر على تحقيق الاستقرار المالي والتصحيح الهيكلي والنمو الاقتصادي فحسب، بل تؤدي إلى التحوّلات اللازمة لتحقيق النمو المستدام والشامل والراسخ الأسس والواسع النطاق. وفي هذا السياق، يأتي دور أدوات السياسة العامة، مثل فرض الضرائب، والاحتواء المالي، وتشريعات سوق العمل، والتنويع القطاعي. وفي إطار هذا النموذج الجديد، لا تكون أهداف سياسات الاقتصاد الكلي بعيدة عن أهداف السياسة الاجتماعية، إذ تكون الغاية في مصلحة كل فرد ورفاهه في المجتمع. ولا تقلّ السياسة الاجتماعية أهمية عن السياسة الاقتصادية في تحقيق التحوّل المطلوب وضمان النمو الاقتصادي الشامل. وفي هذا الاتجاه نقلة نوعية للابتعاد عن سياسات دولة يقتصر دورها على توفير أدنى قدر من الرعاية، إلى اعتماد سياسة اجتماعية تكون هي دعامة النموذج الإنمائي. فالسياسة الاجتماعية يجب أن تكون ضماناً للأمن الاجتماعي، وتقديم الخدمات الأساسية، وحماية حقوق الإنسان.

34- وإذا كان البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي لا ينفصلان، فلن يحقق النموذج الإنمائي الجديد أهدافه إذ بقيت الإصلاحات المؤسسية والسياسية مجرد تغييرات سطحية محدودة. فالهدف هو إعادة ترسيخ القيم الديمقراطية وإنشاء أنظمة سياسية إنمائية قوية. ومن الضروري بناء قدرات الدولة، بحيث تأتي سياساتها داعمة للتنمية لا مناهضة لها. وفي مختلف أنحاء العالم تجارب تظهر أن بعض الأنظمة السلطوية، ولا سيما دول شرق آسيا الإنمائية، نجحت في بناء هذه القدرات لتحديث اقتصاداتها. غير أنها ما لبثت أن تعرضت لضغوط دفعتها إلى الاستجابة لمطالب سكانها. فمعظم الأنظمة التي أرادت تحقيق التنمية لشعوبها، لجأت إلى خيار إشراك المواطنين في توسيع عملية التنمية.

35- والمؤسسات الديمقراطية تتيح الفرصة للفئات المحرومة للمشاركة، وترسيخ حقوقها، وممارسة خياراتها، ومعارضة السياسات العامة، ومساءلة الحكومات. وهذا لا يعني أن الديمقراطية هي كرة سحرية تحقق التنمية، بل هي مجرد محرك يمكن أن يدفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وحتى تستطيع منطقة الإسكوا بناء هذه القدرات والمؤسسات عليها أن تتجاوز عقبتين، أولاً تفكيك شبكات الفساد الساعية إلى الربح التي كوّنّت نفسها طوال الأعوام الماضية، وسيطرت على الأنظمة الحاكمة وعلى عملية صنع السياسات، وأضعفت جهاز الدولة، وانشغلت في حماية مصالح قلة من الأفراد، ثانياً تجاوز الانقسامات الدينية

والإثنية التي تستعر مؤخراً. فبتخطي هاتين العقبتين، يصبح بإمكان الديمقراطية أن تكون دعامة للتنمية البشرية في المنطقة.

36- فتحقيق التنمية البشرية المستدامة في المنطقة هو أولاً ثمرة اعتراف بأن السياسة والمؤسسات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية عناصر مترابطة ومتداخلة الآثار. ولا يمكن تحقيق النتائج المرجوة من أي خطة، ما لم ينطلق التخطيط من مفهوم تعدد الأبعاد والتخصصات منذ البداية. وبتحقيق التزامن بين اعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإجراء الإصلاحات السياسية والمؤسسية، يمكن تحقيق التغيير المنشود المستدام في إطار رؤية إنمائية واضحة المعالم. ويتضمن مسح هذا العام تحليلاً لطبيعة الفصل بين الأبعاد المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية في منطقة الإسكوا ومراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة. وانطلاقاً من هذا التحليل يقترح المسح نموذجاً إنمائياً جديداً يوفق بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في صنع السياسات. فما من نموذج واحد يلائم كل الأوضاع، بل المقصود عناصر أساسية لا بد من أن تستوفيها عملية التنمية حتى تكون مستدامة ومنصفة في منطقة الإسكوا.